

المشهد السياسي

الدولة أمام «فخّ» سلامة

سندات «اليوروبوندز» هي الشكّل الشاغل للسلطة. هل تدفع ام لا تدفع؟ لا قرار لدى الحكومة حتى اليوم. لقاء القمة الذي عقد في بعيدا وتبعه اجتماع الحكومة لم يتوصل إلى أي نتيجة. وحده رياض سلامة سعى إلى إيقاع الجميع بالفخّ. يريد أن يستمر بالسياسات التي اوصلت البلد إلى الانهيار. متجنباً إعادة هيكلة الدين. آخر العابه دفع الديون الخارجية والتوافق مع المصارف المحلية على تعديد آجال ديونها مقابل أرباح عالية

لم يُسفر اجتماع بعيدا عن أي حلول. لا يزال النقاش على حاله: ندفع استحقاق آذار من الدين أو لا ندفع؟ لكن صورة رئيس جمعية المصارف سليم صفيير في اجتماع مجلس رئيس الجمهورية ورئيسي مجلس النواب ومجلس الوزراء، إضافة إلى عدد من الوزراء، تُثير الاستغراب. ليس هو صاحب منصب رسمي، بل هو يمثل القطاع الخاص، وتحديدًا حملة سندات الدين. هل بهذه الصفة يُشارك؟ إن كان كذلك، فلماذا لم يُدع دائنون أجانب إلى اجتماع القصر الجمهوري؟ في الأساس، دور صفيير لا يختلف عن دور رياض سلامة. كلاهما يتولىان مهمة إقناع السياسيين بخطورة التخلف عن سداد الدين. كَر الطرفان الأمر نفسه أمسن: عدم

اقتراح سلامة يعني عملياً إهدار نحو 10 في المئة من الموجودات القابلة للاستخدام

الدفع يؤدي إلى ضرب المصارف. أما الحل «الفخّ» الذي يطرحه سلامة ويوافق عليه أصحاب المصارف، فهو دفع مصرف لبنان للديون التي يحملها دائنون أجانب في استحقاق آذار 2020. المقدرة قيمتها بـ 700 مليون دولار، مقابل استبدال الدين المحمول من المصارف المحلية (تمديد آجال التسديد)، والذي يُقدّر بنحو 500 مليون دولار. بالنسبة إليه، فإن هذا الاستبدال، ذا الكلفة العالية، سيؤدي إلى حماية القطاع من خطر توقّف المصارف المراسلة عن التعامل معه أو تعريض لبنان لمزيد من التخفيض في تصنيفه. تلك الوصفة التي سنذّر، مجدداً، أرباحاً طائلة على المصارف، لن تؤدي عملياً إلا إلى شراء الوقت، إذ سرعان ما سيتلاشى تأثيرها مع الاستحقاقات المقبلة، حيث ستكون قد ازدادت مخاطر انخفاض مجموع احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية.

مقابل رأي سلامة والمصارف، بدأ يتشكل رأي غالب بين الكتل السياسية. إن كان من مكروه سبب صيب القطاع المصرفي فهو سبب صيبة عاجلاً أو أجلاً. ويعني آخر، إن كانت إعادة الهيكلة ستكون حتمية بعد أشهر، فلماذا تجديد موجودات مصرف لبنان اليوم؟ فافتراح سلامة يعني عملياً إهدار نحو 10 في المئة من موجوداته القابلة للاستخدام، والتي ينبغي الحفاظ على كل «سنخّ» منها لتأمين استيراد المواد الأساسية،

كالمخ والمخروفات، مع ذلك، فإن خلية أزمة يفترض أن تُشكّل، مهمتها الأساسية تبدأ منذ اليوم الذي يلي يوم الاستحقاق (9 آذار)، وخاصة أن لأي قرار سنُخذ تداعياته التي يفرض التحضير لها. لكن التركيز على الدين وحده مقلق. الاقتصاد منهار، بالإضافة إلى القطاعين المالي والنقدي، ولذلك لا حلول بدون البدء بمداواة الاقتصاد، بالتوازي مع شطب جزء من الديون. لكن مع ذلك، فإن «اجتماع القمة» الذي استضافه قصر بعيدا

انتهى كما بدأ. لا قرارات حاسمة، بل مزيد من هدر الوقت بينما تشكل لجنة تقنية، من القطاعين الخاص والعام، تكون مهمتها الاتفاق على الإجراءات التي سنُخذ قبل نهاية شباط، علماً بأن توجّه الحكومة صار شبه محسوم، بعدما طلبت، بشكل رسمي، مساعدة تقنية من صندوق النقد الدولي (إرسال وفد تقني للمساعدة في إعداد خطة اقتصادية ونقدية ومالية شاملة لإنتقاذ البلاد من الأزمة)، وهو الطلب الذي سرعان ما ردّ عليه

آل دندش يستنكرون ما يُنشر عن الشهيد خضر

أصدرت عشيرة آل دندش بياناً، أمس، تعليقاً على «الحادثة المؤلمة التي حصلت في منطقة المعلقة-الهرمل، الأسبوع الفائت، والتي أدّت إلى استشهائ ثلاثة عسكريين من استخبارات الجيش ومدني، تبرأت فيه من «السائق الذي كان يقود السيارة المسروقة»، وطلبت «إبنازل أشد العقوبات به وبأمثاله».

وتابع البيان: «أما المرحوم الشهيد خضر دندش، الذي قتل أمام منزله وفي مركز عمله، فإننا نستنكر كل ما ذكر عنه بالسوء»، وهو علم من الأعلام الاجتماعية في الهرمل ومشهود له بحسن السيرة والأخلاق الطيبة وحسن المعاملة. ولا يوجد قطعاً أي شبهات أمنية أو مذكرات حوله، لا من قريب ولا من بعيد». وعُتِر العشيرة في بيانها عن نقتها «بالقضا، الذي يجري التحقيقات التي ستؤول إلى كشف كامل الحقيقة، التي هي النهاية الوحيدة التي تبسّم الجراح لكل العائلات التي فجعت بخسارة لا تُعوّض، بما فيها عائلتنا».

(الإخبار)

باسيك يستدعي مزيدا من التحذ الاميركي!

غريب أمر اللقاء الذي جمع النائب جبران باسيل بالسفيرة الأميركية إليزابيث ريتشارد، في مقر التيار الوطني الحر في ميرنا الشالوحي، أمس. ليس مصدر الغرابة هو تناول الأوضاع الاقتصادية المالية الصعبة التي يمرّ بها لبنان، لكن تشير المعلومات إلى أن اللقاء الذي استمر نحو ثلاث ساعات، تخلّله طلب من باسيل أن يشمل القانون الأميركي الخاص بملاحقة الفساد المالي خارج حدود لبنان. اعتبر باسيل أن ذلك سيساعد على كشف الحقائق المتعلقة بعملية تهريب الأموال إلى الخارج، فيتبيّن منها ما هو شرعي وما هو غير شرعي. وفيما اعتبر طلبه هذا بمثابة دعوة صريحة لأميركا لتخلّ إضافي في الشؤون اللبنانية، اعتبرت وجهة نظر أخرى أن هذا اللقاء يندرج في إطار استباق ما تردّد عن سعي السلطات الأميركية إلى إصدار لائحة تتضمّن أسماء لبنانية متهمّة بالفساد.

(الإخبار)



في تقاريره، وتتركز على التقشف والخصخصة وزيادة الضرائب والمباشرة على الاستهلاك وخفض حجم القطاع العام، وأي إجراءات تؤمن استدامة الدين العام. بعد الاجتماع المالي الذي سبق اجتماع الحكومة، قال الوزير غازي وزي، في تصريح، إن الاجتماع تناول استحقاق «اليوروبوند» والد«كابيتال كونترول». أضاف: في ما خص استحقاق «اليوروبوند» هناك خيارات متعددة طرحت، وقد تمّت دراسة كل خيار بعقو، سواء لناحية الدفع أو عدمه، واتفق على استمرار البحث في المرحلة المقبلة لاتخاذ القرار المناسب، لأن المسألة مهمة للغاية بالنسبة إلى البلد والمودعين والمصارف، كما للقطاع الاقتصادي وعلاقاتنا الخارجية على حد سواء. أما بالنسبة إلى «الكابيتال كونترول»، فأوضح أن «تم التوصل إلى تقاهم يقضي بأن يصدر تعميم واضح في اليومين المقبلين من قبل مجلس الوزراء لوضع حد للاستثنائية في التعامل بين المصارف والعملاء، وبما يؤمن حماية للعملاء في الدرجة الأولى، سواء المقترضين منهم أو المودعين».

والنقاش انتقل إلى جلسة مجلس الوزراء، حيث أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أن «المطلوب من الجميع العمل بوتيرة سريعة في كل الظروف الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية الاستثنائية التي تعيشها، والبدء بتخفيض مضمون البيان الوزاري لجهة إعداد خطة الطوارئ وخطتي المرحلة الأولى والمرحلة الثانية». من جهته، طلب رئيس الحكومة من الوزراء «إعداد ملف يتضمن المشاريع الملحة والضرورية التي يفترض أن تعرض خلال زيارات إلى الخارج أو مع الزوار العرب والأجانب عندما يزورون لبنان، وكذلك مع الجهات المختصة، على أصلاً سبب طلب استشارته، لأن مشورته مطلوبة معروفة، ويكرها على مسامح المسؤولين، وبعلمتها

(الإخبار)

تقرير

تعميم جديد من مصرف لبنان: تخفيض الفوائد لا يشمل القروض!

ليال القزبي

أصدر حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، أمس، قراراً جديداً (قرار وسبط رقم 13195) يطلب فيه من المصارف «التقّد بالحدّ الأقصى المعدّل الفائدة الدائنة على الودائع التي تتلقّاها أو تقوم بتجديدها بعد تاريخ 2020/2/12». وقد حدّد الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية (دولار أو عملات أخرى) على الشكل الآتي: 2% على الودائع لشهر واحد، 3% على الودائع لسنة أشهر، 4% على الودائع لسنة وما فوق. أما بالنسبة إلى الودائع بالليرة اللبنانية، فقد حدّد القرار فائدتها بـ 5,5% على الودائع لشهر واحد، 6,5% على الودائع لسنة أشهر، و7,5% على الودائع لسنة وما فوق. تعميم مصرف لبنان هو الثاني من نوعه، بعد اندلاع الانتفاضة واكتشاف الأزمة الاقتصادية التي يواجهها البلد رسمياً. المرة الأولى كانت بتاريخ 4 كانون الأول 2019، يوم خفّض سلامة الفوائد على الودائع بالليرة إلى 8,5% وعلى الدولار إلى 5%، بالحدّ الأقصى. الفوائد المرتفعة على الودائع تحدّ من «سمات» النظام الاقتصادي اللبناني، والوسيلة الأولى لاحتذاب الأموال، ولا سيّما منها العملات الصعبة. يسمح ذلك للمصارف بامتصاص السيولة من السوق، عوض التشجيع على الاستثمار وتنمية الاقتصاد، وتُنشج لأصحاب الحسابات، ولا سيّما منهم، مراكمة أرباح كبيرة من دون أي عمل، وعلى حساب الطبقات العاملة. لسنوات، كان رياض سلامة يتذرّع بأنّ «السوق يتحكّم بأسعار الفوائد»، وبالتالي لا قدرة لديه على تخفيضها. تماماً، كما يستخدم سلامة «السوق» كشفاعة لكل إجراءاته، ومنها عدم ضبط سعر الدولار لدى الصرافين،

حدّد مصرف لبنان الفائدة الأقصى على الودائع بالعملات الأجنبية بـ 4%

جمعيّة مصارف لبنان تعميماً يوصي بخفّض أسعار الفائدة المرجعيّة (تشكّل قاعدة لاحتساب الفوائد على القروض بعد إضافة كلفة المخاطر والربحية. وعادة ما تُضاف 2% أو 2,5% على الفائدة المرجعيّة الأوروبّي، ولكنّ مصادر مصرفيّة تقول لها: الأخير، إن أسعار الفوائد «لن تشهد مزيداً من التخفيض».

تقول مصادر مصرفيّة إنّ الفوائد لن تُلغى مزيداً من التخفيض (مروان طحطح)



(خفّضت في 17 كانون الثاني إلى 8,50% على الدولار، و11,50% على الليرة)، وذلك عملاً ب«توصية» سلامة في قراره أمس أن تعكس المصارف تخفيض معدل الفوائد الدائنة في احتساب معدلات الفوائد المرجعيّة لسوق بيروت (BRR). تخفيض فوائد وتُصيف استثنائياً الفائدة فوق نسبة الفائدة المرجعيّة - BRR، حتى ولو انخفضت، أي أنّها تترتج في كلفة المودعين دون أن تُساعد كفاية المودعين. كما كتب أمس النائب الإبن عون على وسائل التواصل الاجتماعي، مُعتبراً أنّه «لا يجوز أن يكون المواطن مودعاً أو مقترضاً خاسراً، والمصرف وحده رابحاً». تتباطأ المصارف في تخفيض معدل الفائدة المرجعيّة، وتعمل على إيقائه مرتفعاً قياساً بالفوائد على الودائع، سعياً منها وراء كسب إضافي. إلا أنّ حجتها الرسمية هي «عدم القدرة على تخفيض الفائدة المرجعيّة بالنسبة نفسها التي تخفّض فيها الفائدة على الودائع، بسبب العقود القديمة التي لا تزال كلفة تمويلها مرتفعة، ويجب الانتظار إلى أن تستحق».

السؤال الذي يُطرح أيضاً، هو حول عدم إقدام مصرف لبنان على تخفيض الفائدة التي يدفعها على شهادات الإيداع وعلى ودايع المصارف لديه، تحزراً من أعباء إضافية؛ تردّ المصادر المصرفية بأنّها «علاقة محكمة بالعقود الموقعة بين الطرفين، ولا يُمكن تغيير شيء في الشروط قبل انتهاء العقود». خلاصة الأمر أن سلامة خفّض الأكالف التي دفعها المصارف، وترك لها إيراداتها عالية، ما يؤمن لها نسبة أعلى من الأرباح؛

تقرير

كبار المودعين يُصادرون أهوال اللبنانيين: سحب 27 مليار دولار في ستة

هذا المستند، باعت المصارف 15 مليار دولار أميركي لكبار المودعين، في الفترة بين 31 كانون الأول 2018 و28 كانون الأول 2019، ليتمكّنوا من تحويل قسم من ودايعهم من الليرة إلى الدولار. وبلغ الانخفاض الفعلي في الودائع نحو 27 مليار دولار، 98% منها قام بها أغنى المودعين المصارف. بتوصيف آخر، إذا خُتت مودعاً صغيراً تملك حساباً بالدولار، فقد قامت إدارات المصارف ببيع مالك الخاص بالعملة الأجنبية، إلى أصحاب «طبقة الـ 1%»، ليتسنى لهم تحويل قسم من ودايعهم من الليرة إلى الدولار، وإخراجها من البلد لتجنّب أنفسهم الانهيار وخسارة الودائع. هي عملية جرمية، مسؤولة عنها المصارف التي رمت نفسها لأمر المساهمين بها، ورؤساء مجالس إدارتها وأعضائها، والأغنياء، الذين ما اعتنوا إلا بقصر عامة الشعب. غطت المصارف عملية نهب غير شرعية، فيما هي تدلّ صغار المودعين وأصحاب حسابات متوطنين» الرواتب، للحصول على 100 دولار أسبوعياً، قد لا يتكفون من الحصول عليها في معظم

بأنّها «عمليات حسابية»، وحسابات يستخدمها التجار من أجل إتمام عمليات الاستيراد والتصدير. لو سلّم جدلاً بأنّ ذلك صحيح، ما ادّاعي إلى إفراغ الحساب من الأموال وإقفاله» «التنزّف» طاول حسابات أخرى يملكها كبار المودعين، ولكنّ الفرق أنّ هؤلاء لم «يهربوا» بكامل

باعت المصارف 15 مليار دولار اميركي لكبار المودعين من أهوال الناس

أموالهم، وأبقوا على حساباتهم مفتوحة. ونشر زبيب جدولاً ثانياً يظهر فيه مجموع الودائع والفوائد المدفوعة وكيفية تطورها بين نهاية عام 2018 ونهاية عام 2019. وبحسب